عقب تدشينه للمركز الإعلامي الخاص بتغطية الانتخابات

العبدالله: الحكومة ستتعامل مع أي انفلات أمني عشية الانتخابات البرلمانية وفقا للقانون والتعبير عن الرأي يكون حسب النظام

شدد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله على ان الحكومة ستتعامل مع كل ما يدور من أحداث او أي انفلات امني عشية الانتخابات البرلمانية وفقا للقانون.

وأشار العبدالله عقب تدشينه للمركز الإعلامي الخاص بتغطية انتخابات مجلس الأمة بقاعة حمد الرومي بوزارة الإعلام صباح امس الى انه في حال وجود رغبة لدى البعض في إيصال صوتهم فعليهم الحصول على التراخيص القانونية اللازمة ذلك، مشيرا الى ان الخروج عما ينظم تلك العملية سيتم مواجهته بالقانون والموقف واضح بهذا الشأن، مضيفا «هذا الأمر تم التأكيد عليه، وصاحب السمو أكد بنفسه على ان من يرد ان يبدي وجهة نظر فعليه ان يتقدم بترخيص وسيتم التعامل مع الطلب وفقا للأطر القانونية.

وأوضح العبدالله ان طلب الترخيص يختلف كلية عن الاخطار التي لا ترقى الى طلب الترخيص، وان ما نسمع به الآن من إرسال اخطار فهو لا يكفي لإتمامه بالشكل القانوني لذا ستقوم الحكومة بواجبها من اجل بسط الأمن والحفاظ على الأمن والأمان.

وبيّن ان وزارة الإعلام قامت في مواجهة حملات المعارضة باطلاق حملة إعلامية تشجع على استخدام المواطن الحق في التصويت، مؤكدا ان هذا من واجب الوزارة ليس التوجيه للتصويت لعنصر ما وانما الهدف هو التوعية بأهمية الإدلاء بالصوت، اما فيما يخص التعبير عن الرأي فالفقرة الثانية من المادة 45 من قانون الانتخاب تنص على ان «يعاقب كل من أخل بحرية الانتخاب او بنظامه باستعمال القوة او التهديد او بالاشتراك في تجمهر او مظاهرات، وكذا الفقرة الأولى من المادة 44 والتي تنص على ان «يعاقب من استعمل القوة او التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه على التصويت على وجه معين او على الامتناع عن التصويت».

وتابع العبدالله قائلا من يرد ممارسة حقه في المقاطعة فله ذلك ولكن القانون واضح في الحدود المفروضة في ممارسة هذا الحق وستكون الحكومة برصد أي خروج على القانون.

وأكد وزير الإعلام انه قد تمت دعوة اكثر من 70 مؤسسة إعلامية لتغطية الانتخابات الكويتية، معلنا الاعداد لعدد من المحاضرات والمؤتمرات الصحافية منها المؤتمر الصحافي لوزارات الدولة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية صباح الاثنين المقبل، وآخر صباح الثلاثاء لرئيس جمعية الشفافية ورئيس اللجنة الأهلية لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي، إضافة الى محاضرة تعقد في التاسع والعشرين من الشهر الجاري يحاضر فيها عدد من اساتذة الجامعة والمختصين بالشأن الانتخابي.

وأعرب عن امله في ان التسهيلات التي تقدمها الوزارة تساعد ممثلي وسائل الإعلام في المتابعة وتعمل على تسهيل مهمتهم، مشيرا الى ان قطاع الإعلام الخارجي قام ومنذ اكثر من شهر بالترتيب والاعداد لاستضافة ضيوف الكويت من الإعلاميين، مشيرا الى ان الكويت تتميز بوجود سقف عال من الحرية وإتاحة الفرصة لتغطية ايضا جانب المعارضة والاطلاع على الرأي الآخر ووجهات النظر الأخرى.

ولفت الى انه سيكون هناك نحو 75 موظفا موزعين في كل الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع لنقل الحدث بالصوت والصورة بعد ان تم ضم مندوب الاذاعة مع التلفزيون لنقل الحدث، مشيرا الى وجود موقع الكتروني لمتابعة فرز الأصوات من خلال البث المباشر.

وعن موقف الحكومة بعد ان أعلن صاحب السمو الأمير بأنه سيقبل بحكم المحكمة الدستورية في حال رفضت المحكمة الدستورية المرسوم قال سيكون حالنا حال قائدنا وأميرنا، لافتا الى انه امر غير مستغرب على صاحب السمو قبوله بأحكام المحكمة الدستورية، مشيرا الى ان كل الاحكام تصدر باسم صاحب السمو فكيف للبعض او الحكومة عدم القبول بحكم يصدر باسم صاحب السمو؟

وحول نتائج ايجابيات لقاءات صاحب السمو مؤخرا مع العديد من الشخصيات قال العبدالله ان تدخل صاحب السمو بهذا الشكل القوي والواضح امام الجميع في هذه القضية أفضى الى المزيد من الأهمية ووضعت النقاط على الحروف لدى من كان ينتظرها، آملا أن تكون مساعي صاحب السمو أدت الى الغرض منها وهي لم شمل المجتمع الكويتي والتأكيد على وحدة الصف والسعي المستمر من أجل رفع راية الكويت من خلال رفع المستوى المعيشي وتحسين الخدمات ومحاربة الفساد.

وبالنسبة لنتائج لقائه مع وزير الإعلام المصري قال العبدالله تم عقد اكثر من اجتماع حاولنا خلالها التوصل الى آليات تعاون مشترك مؤسسي بين الوزارتين الكويتية والمصرية وكذلك اتحاد الإذاعة والتلفزيون والتي تتلمذنا جميعا على أيدي العاملين فيها، آملا إرساء دعائم التعاون المؤسسي وليس الفردي، لافتا الى انه تم ايضا مناقشة قضايا التدريب المشترك والإنتاج الإعلامي المشترك، بما يساهم في رفع الكفاءة الإعلامية الكويتية والتعاون الايجابي مع الإعلام المصري، نافيا توقيع اتفاقيات جديدة وإنما تفعيل للاتفاقيات القديمة.

● أسامة أبو السعود

وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله متحدثا في المؤتمر الصحافي

وزير الإعلام يدشن المركز الإعلامي الخاص بالانتخابات

الحسن: قانون الإيجارات معيب.. ويضر الأسر الشابة

أوضح مرشح الدائرة الخامسة فؤاد حيدر الحسن ان الدولة بتأخرها في تسليم مشاريعها الاسكانية، وفي ظل الارتفاع الجنوني وغير المعقول لأسعار الاراضي السكنية بحيث لم تعد الاسر وخاصة الاسر الشابة قادرة على شراء منزل لها حتى بعد اللجوء الى القروض الاسكانية، تخلق مشكلة جديدة من قبل العقاريين وهي الارتفاع غير المنضبط للإيجارات السكنية خاصة الشقق. وبين الحسن انه مع محاولات الدولة التخفيف عن الاسر من خلال تقديم بدل الايجار ضمن الراتب الشهري إلا انه لا يغطي سوى ربع قيمة الايجار في احسن الاحوال، ليضيف اعباء متزايدة على الاسر، لأن هذا العبء متلازم مع التضخم والارتفاع المتزايد في أسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية، مما انعكس سلبا على الرفاهية والحياة الكريمة التي تنحدر يوما بعد يوم لدى الاسر الكويتية. ورأى ان جوهر المشكلة يكمن في قانون «ايجارات العقارات» لعام 1978، لأنه يخدم العقاريين بدرجة كبيرة دون مراعاة للمستأجر الذي يتعرض للضرر نتيجة هذا القانون، ولذلك فنحن بحاجة الى تعديل القانون ليصبح اكثر عدالة ومراعاة للمصلحة العامة والخاصة، ويراعي الفئات الشعبية. واضاف قائلا: اعتقد ان المادة «4» من القانون تركت تقدير الايجارات مرتبطا بقيمة العقار السوقية دون الاخذ بعين الاعتبار حالة الاحتكارات والمضاربات العقارية المنفلتة، والتي ترفع من سعر العقار دفتريا اضعافا مضاعفة لقيمته في السوق، مما ادى الى ارتفاع قيمة الإيجارات بشكل كبير جدا.

فؤاد الحسن

واشار ايضا الى ان المادة «11» من القانون أتاحت للعقاريين رفع الاسعار بناء على المادة «4» وان حكمته بقيد الخمس سنوات من تاريخ العقد مع المستأجر، وعيب هذه المادة انها لم تحدد النسبة العادلة لرفع الايجارات وتركت المستأجر تحت رحمة العقاريين، وفي ظل سوق عقاري منفلت وارتفاع اسعار جنوني للأراضي ستكون النتيجة ظلما للمستأجر.

واختتم الحسن بالتشديد على انه من الواجب تعديل هذا القانون ومراجعته، او طرح قانون جديد اذا تطلب الأمر، لكني ارى ان المعالجة يجب ان تتم بتشريع قوانين مكملة وعادلة لضبط سوق العقار وكسر احتكاراته اولا، ثم فك الارتباط بين المادة «11» والمادة «4» من القانون، وجعل مسألة رفع الايجارات محكومة بنسبة مئوية ثابتة مع زيادة المدة المطلوبة لأكثر من خمس سنوات للسماح برفع الايجارات، بحيث تكون نسبة الزيادة في قيمة الايجار مقبولة وعادلة لدى المستأجرين، وتضمن ربحا معقولا للعقاريين، وبذلك نستطيع مساعدة الاسر ودعمها وخصوصا الاسر الشابة منها.

صندوق نور للدخل العقاري
إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

يعلن صندوق نور للدخل العقاري عن إقامة مزاد على عدد من العقارات التالية:

اولاً : المنقف، قطعة 57، قسيمة 131، المساحة 560 م2
ثانياً: المنقف، قطعة 57، قسيمة 132، المساحة 560 م2
ثالثاً: خيطان، قطعة 8، قسيمة 36، المساحة 750 م2
رابعاً: الفروانية، قطعة 58، قسيمة 7، المساحة 1052 م2
خامساً: السالمية، قطعة 259، قسيمة 1، المساحة 1160 م2

سيتم المزاد وفق شروط محددة من قبل اللجنة، لذا يرجى من الراغبين في المشاركة الإتصال على الأرقام التالية: مباشر: 24645618 - نقال: 97221179

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

يتقدم

مصطفى كرم وأولاده

بأحر التعازي وأصدق المواساة من

السيد أحمد جاسم كرم
والسيد حسين علي مبارك

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

شريفة علي حسين دشتي

سائلين الله عزّ وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته،
ويسكنها فسيح جناته، ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

محمد الصواغ: الكويت تحتاج إلى حلول مبدعة وتعديلات تشريعية للقضاء على البيروقراطية

شدد مرشح الدائرة الخامسة محمد مطلق الصواغ العازمي على ان خوضه للمعترك الانتخابي لمجلس أمة 2012 جاء انطلاقا من رغبته في خدمة الكويت وأهلها والعمل على الإنجاز والعمل لبناء المستقبل، وترسيخا للدستور وتلبية لدعوة صاحب السمو الأمير في المشاركة في العملية الانتخابية.

محمد الصواغ

وقال الصواغ ان الشعب الكويتي سيمضي في رسم مستقبل وطن عماده الدستور والقانون وليس منطق الفوضى والتشكيك والتخوين.

وقال للأسف هناك من يعمل على تهميش المرأة الكويتية على الرغم من الدور الكبير والبارز لها في عملية التنمية وبناء المجتمع، مضيفا ان الدستور الكويتي كفل للمرأة جميع حقوقها، ومن ثم لا بد من منح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي حق تجنيس أبنائها، مؤكدا على تبنيه مقترحا بصرف رواتب للمرأة الكويتية «ربة المنزل» والتي لا تملك راتبا تقاعديا، موضحا ان هذا حق وليس هبة لأنها المسؤولة عن تربية الأجيال، مشددا على ضرورة إنشاء حضانات حكومية لمساعدة الأسر التي لا تملك الامكانيات المادية لإلحاق أبنائها في الحضانات الخاصة.

من جهة أخرى، دعا الصواغ الناخبين الى ان يساهموا في تغيير الوجوه المكررة في المجلس بعد الإخفاقات والتأزيم والصراعات التي لازمت المجالس السابقة ولم تقدم شيئا ملموسا أو تساهم في حل المشكلات العالقة.

وأوضح الصواغ ان الكويت تحتاج الى حلول مبدعة تساندها تعديلات تشريعية وإجرائية، من أجل المساعدة في القضاء على البيروقراطية وخلق بيئة مناسبة تهيئ الأجواء على انطلاق الكويت نحو مستقبل مزدهر. وبين ان التنمية الحقيقية هي التنمية المستدامة التي توفر لعموم المواطنين آليات وسبل توظيف طاقاتهم وتطوير مداخيلهم ومستوى معيشتهم على المديين القريب والبعيد.

وأكد على ضرورة توفير الحوافز التي تساهم في جذب الكفاءات الوطنية في القطاع الخاص، مشددا على ضرورة إصدار تشريعات اقتصادية تخلص البلد من الجمود الاقتصادي وتنقله الى اقتصاد يعود بالنفع صالح التطوير المهني، بالاضافة الى خلق فرص عمل حقيقية للمواطنين، لافتا الى ان هناك 3 مقومات رئيسية لتجاوز مرحلة التأزيم، الأولى تنطلق من حسن اختيار الناخبين لممثليهم، وتبني الحكومة برنامجا إصلاحيا محدد الملامح والأطر، وتكريس احترام الدستور وتعزيز دولة القانون ودفع عجلة التنمية.

وطالب الصواغ بأهمية تطبيق نظام الضمان الصحي للمواطنين على وجه السرعة بحيث يتيح للمواطنين الحق في العلاج بأي مستشفى حكومي أو خاص، على ان يواكب ذلك الإسراع في فتح فروع لأكفأ المستشفيات والمراكز الطبية العالمية في الكويت وإشراكها في ادارة وتطوير الخدمات الطبية والتدريب المستمر للكوادر الوطنية وزيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في المناطق والمحافظات، فضلا عن تطوير المستشفيات والمراكز الموجودة وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة الطبية، محذرا الحكومة من التهاون في الملف الصحي الذي بات يؤرق المواطنين ويستنزف ميزانية الأسرة الكويتية بسبب تفاقم ظاهرة اعتماد المواطن على علاج المستشفيات والعيادات الخاصة.